هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

تقرير الإنفاق الحكومي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

لعام 2023م

13 مايو 2024م

نوع الوثيقة: **تقرير**
تصنيف الوثيقة: **عام**
رقم الإصدار: **1.0**

المحتويات

قاموس المصطلحات	3
1.1 المؤشرات الدولية	4
1.2 القطاعات الحكومية في السعودية	5
1.3 فئات تصنيف المشتريات في الحكومة الرقمية	6
المقدمة	7
تمهيد	8
رسالة محافظ هيئة الحكومة الرقمية	9
حول هذا التقرير	10
نظرة عامة حول الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	11
نتائج تحليل تقرير الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	13
ملخص الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	14
الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق القطاع	15
الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق الفئة	18
ملخص العقود الحكومية على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	20
المشتريات بموجب الاتفاقيات الإطارية الوطنية	21
مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات للقطاع الحكومي	23
أبرز النتائج	24
الاستنتاجات الرئيسة	25
برنامج الاستثمار والمشتريات الحكومية الرقمية "صدف"	26
إخلاء المسؤولية	28
المراجع	30

هـيـئـة Digital
الحكومة Government
الرقمـيـة Authority

قاموس المصطلحات

01

1.1 قاموس المصطلحات | المؤشرات الدولية

المؤشر	وصف المؤشر
مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) رابط	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI): هو مؤشر صادر عن الأمم المتحدة، يقيس تطور خدمات الحكومة الإلكترونية في الدول حول العالم. تُصنَّف الدول بناءً على ثلاثة مكونات: تقديم الخدمات عبر الإنترنت، وبنية الاتصالات، ورأس المال البشري. يعد مؤشر EGDI أداة مهمة لتقييم تقدم الدول في العصر الرقمي، وتحسين تقديم الخدمات العامة من خلال التقنية.
مؤشر نضج الخدمات الإلكترونية والنقالة (GEMS) رابط	مؤشر نضج الخدمات الإلكترونية والنقالة (GEMS) الصادر من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ويقيس مدى نضج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات الذكية وفق ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: توفر الخدمة وتطورها، واستخدام الخدمة والرضا عنها، والوصول إلى الجمهور
مؤشر البنك الدولي لنضج الحكومات الرقمية (GTMI) رابط	مؤشر البنك الدولي لنضج الحكومات الرقمية (GTMI): هو مؤشر مركب صادر عن البنك الدولي يقيس مدى تطور الحكومة الرقمية (198) دولة عالمياً من خلال أربعة مجالات رئيسية: دعم الأنظمة الحكومية الأساسية، تقديم الخدمات الإلكترونية، تعزيز مشاركة المواطنين، تمكين البيئة للحكومة الإلكترونية من حيث التشريعات والأنظمة.

1.2 قاموس المصطلحات | القطاعات الحكومية في السعودية [4]

القطاع	مهام القطاع
التعليم	المدارس والكليات والمدن الجامعية، وبرنامج خادم الحرمين للابتعاث، وأنشطة البحث والتطوير، والمستشفيات الجامعية، وأنشطة دعم مصادر المعرفة.
الموارد الاقتصادية	البنية التحتية البيئية، والمائية، والزراعية، وتحلية المياه، والصرف الصحي، ومصادر الطاقة، والثروة المعدنية. إضافة إلى تطوير البيئة السياحية والاستثمارية والصناعية والتصدير، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المحتوى المحلي، وتحسين التخطيط الاقتصادي والمالي.
الصحة والتنمية الاجتماعية	التنمية الصحية، ويشمل ذلك: الرعاية الصحية والإسعافية، والتشريعات والأبحاث، إضافة إلى التنمية الاجتماعية، متضمنة الحماية والأمن الاجتماعي. والخدمات الثقافية والإعلامية والرياضية والترفيهية، إضافة إلى برنامج جودة الحياة.
التجهيزات الأساسية والنقل	الطرق والموانئ والمطارات والإسكان، وتقنية المعلومات والاتصالات، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والخدمات البريدية، والفضاء. إضافة إلى المدن الصناعية مثل: الجبيل، وينبع، ورأس الخير، وجازان.
الخدمات البلدية	البنية التحتية للمدن، وتطوير المدن، والأنشطة الترفيهية والمهرجانات والمناسبات، وجودة الحياة داخل المدن.
الأمن والمناطق الإدارية	إمارات المناطق الإدارية والأمن الداخلي، وحرس الحدود، ومكافحة الجرائم والمخدرات، وأمن الدولة ومكافحة الإرهاب والتطرف، والدفاع المدني، والسلامة المرورية، وإدارة الدور الإصلاحية والسجون، وإدارة الجوازات، وحماية المرافق الحساسة، والخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين عبر إدارات الأحوال المدنية والأمن السيبراني.
الإدارة العامة	الأجهزة الإدارية، والتشريعية، والشؤون الخارجية، والمحاكم، والشؤون الإسلامية، وحقوق الإنسان، وخدمة الحرمين الشريفين.
العسكري	الدفاع والحرس الملكي، وتطوير القدرات العسكرية، والمدن والقواعد العسكرية، والمستشفيات العسكرية، والخدمات الطبية، والكليات، والجامعات العسكرية، وتوطين الصناعات العسكرية، والأبحاث العسكرية.
البنود العامة	الإنفاق المركزي، ويشمل مساهمات الحكومة في صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، والديون، ومخصصات حسابات الموازنة، والمساهمات في المنظمات الدولية، والبرامج والمرافق الحكومية، والإعانات، ومخصصات الطوارئ.

1.3 قاموس المصطلحات | فئات تصنيف المشتريات في الحكومة الرقمية [5]

الفئة	وصف الفئة
الخدمات الاحترافية	تقديم الخدمات الاحترافية -عدا خدمات الحوسبة السحابية- وجميع الخدمات الخارجية الإستراتيجية والاستشارية والتنفيذية. مثل: الخدمات المدارة بالاستعانة بمصادر خارجية لمجموعة من عمليات الاتصالات وتقنية المعلومات ووظائفها.
البرمجيات	البرامج الجاهزة للاستخدام المباشر دون تعديل، وكذلك البرامج المجهزة بحسب طلبات المستخدمين النهائيين وتعديلاتهم. إضافة إلى البرمجيات والأنظمة التي تُستخدم على النطاق المؤسسي؛ مثل أنظمة إدارة الموارد المؤسسية، وأنظمة إدارة علاقات العملاء التي يجري استضافتها داخل المؤسسات. ويستثنى من ذلك جميع الخدمات المُدارة والحلول السحابية والتقنيات الناشئة.
الأجهزة	توريد الأجهزة الجاهزة للاستخدام، وكذلك الأجهزة المعدة وفق طلب المستخدم النهائي، وأجهزة تخزين البيانات ومعالجتها، بما يشمل خدمات التثبيت والصيانة. ويُعرّف "المستخدم النهائي" على أنه "أيّ شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم المنتجات أو خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات على أساس يومي". وهذا لا يشمل الأجهزة المستخدمة في التقنيات الناشئة وأجهزة الشبكات والاتصالات.
الشبكات والاتصالات	توريد خدمات شبكات الإنترنت والاتصالات، والنفقات المتعلقة بشبكات ومعدّات الاتصالات الثابتة والمتنقلة (الثابت والجوال)، وخدمات شبكات الإنترنت محليًا ودوليًا.
التقنيات الناشئة	التقنيات الناشئة هي خدمات تقنية مبتكرة، وتمثل التقدم والتطور في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. الإنفاق على التقنيات الناشئة والمتقدمة التي من المتوقع نضوجها وتبنيها مستقبلًا.
الحوسبة السحابية	توريد أو إدارة ودعم البنية التحتية للحوسبة السحابية للخدمات والبرامج السحابية المخصصة وفق الطلب. وتوفر الخدمات السحابية بيئة حوسبة سحابية مشتركة مع قابلية تخصيص كل بيئة بحسب متطلبات كل عميل على حدة. ولا يشمل ذلك مكونات بيئة الحوسبة السحابية من أجهزة وخدمات شبكية.

هـيـئـة Digital
الحكومة Government
الرقمـيـة Authority

المقدمـــة

02

تمهيد

الإنفاق الحكومي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في ضوء رؤية السعودية 2030

يأتي التحول الرقمي كأحد الممكنات الرئيسة لتحقيق رؤية السعودية (2030)، حيث يُعد إستراتيجية متكاملة وعملية تهدف إلى تمكين التحول الرقمي وتسريعه بكفاءة وفعالية، وقد أُطلق عدد من البرامج الداعمة لذلك؛ من ضمنها برنامج التحول الوطني الذي يرتبط به عدد من الأهداف الإستراتيجية منها "تنمية الاقتصاد الرقمي" و"تطوير الحكومة الإلكترونية" و"زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد"، حيث بُني هذا التحول عن طريق العديد من المبادرات لدعم الجهات الحكومية وتمكينها لتوفير جميع الخدمات الحكومية رقميًّا، وإتاحة الوصول إليها بسهولة، وتحسين جودة الحياة. ويُقدَّم حاليا ما يقارب (6،000) خدمة حكومية رقميًّا، تمثل أكثر من (97%) من إجمالي الخدمات الحكومية، باستثمار تجاوز (120) مليار ريال في الأعوام الخمس الماضية؛ مما أسهم في تحقيق المملكة مراكز متقدمة في المؤشرات الإقليمية والدولية.[6] - [8]

م. أحمد الصويان
محافظ هيئة الحكومة الرقمية

تُظهر المملكة العربية السعودية التزاماً واضحاً نحو تحقيق أهداف رؤية السعودية (2030) بالوصول إلى حكومة رقمية استباقية ومُبادرة وقادرة على تقديم خدمات رقمية ذات كفاءة عالية، وتحقيق التكامل في الخدمات الحكومية الرقمية بين جميع الجهات الحكومية، وذلك عبر استثمارات إستراتيجية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. حيث خصصت المملكة ما يُقدّر بنحو (120) مليار ريال سعودي خلال الفترة من العام (2019) حتى العام (2023) لهذا القطاع، لتتصدر بذلك جميع دول العالم من حيث نسبة الإنفاق الحكومي على هذا القطاع. هذا الاستثمار الكبير أسهم بصورة فعّالة في تعزيز نضج الخدمات الحكومية الرقمية، مما أهّل المملكة لتحقيق مراكز متقدمة في المؤشرات الدولية والإقليمية للحكومة الرقمية. ويقدم هذا التقرير نظرة شاملة وشفافة على أرقام وبيانات الإنفاق الحكومي على خدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، مما يجعله مصدراً مهمًّا للمهتمين والمستثمرين وصانعي السياسات الذين يبحثون عن فهم اتجاهات الإنفاق الحكومي في هذا القطاع الحيوي والإستراتيجي لتقييم الوضع واستشراف الفرص الاستثمارية المستقبلية الممكنة وتقييمها.

حول هذا التقرير

تعاونت هيئة الحكومة الرقمية مع وزارة المالية، والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، للحصول على بيانات الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ لغرض الدراسة والتحليل والاستنتاج.

المدخلات ← التحليل والاستنتاج ← المخرجات

استُخدمت بيانات وزارة المالية حول الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات الممتد من الأعوام المالية (2019) إلى (2023) بعدّها مدخلات رئيسة لهذا التقرير، وذلك بالتعاون مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية. إضافة إلى البيانات ذات العلاقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي جرت مشاركتها من "منشآت".

حلّلت هيئة الحكومة الرقمية بيانات الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات المتعلقة بالخدمات الحكومية الرقمية، وجرى الخروج بعدد من الاستنتاجات.

هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

يُعدّ هذا التقرير أول تقرير من نوعه يصدر عن هيئة الحكومة الرقمية حول الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات العلاقة بالخدمات الحكومية الرقمية، وتهدف الهيئة إلى إصدار هذا التقرير بشكل سنوي.

أهمية هذا التقرير والمجالات التي يغطيها

تحليل حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الإنفاق الحكومي على ما يتعلق بالخدمات الحكومية الرقمية

تحليل حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات فيما يخص الخدمات الحكومية الرقمية في الأعوام المالية الثلاث الماضية (2021) إلى (2023).

الاستفادة من بيانات الإنفاق الحكومي الفعلي على ما يتعلق بالخدمات الحكومية الرقمية

بنت هيئة الحكومة الرقمية هذا التقرير على بيانات الإنفاق الحكومي الفعلي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات العلاقة بالخدمات الحكومية الرقمية وتحليلها بوصفها مصدراً لهذا التقرير.

تفاصيل الإنفاق على ما يتعلق بالخدمات الحكومية الرقمية لكل قطاع حكومي وكل فئة

يُفصّل التقرير إنفاق القطاع الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات العلاقة بالخدمات الحكومية الرقمية ويقدم لمحة عامة عن كل قطاع حكومي وكل فئة من فئات الخدمات الحكومية الرقمية.

تحليل اتجاهات إنفاق القطاع العام على ما يتعلق بالخدمات الحكومية الرقمية

يقدم التقرير نظرة على اتجاهات الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات الارتباط بالخدمات الحكومية الرقمية على مدار الأعوام المالية الخمس الماضية (2019) إلى (2023)، مسلطاً الضوء على استثمار السعودية في الخدمات الحكومية الرقمية.

نظرة عامة حول الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومـــات

تحتل السعوديـة المرتبـة الأولـى عالميًا من حيـث نسبـة الإنفاق الحكومـي من إجمالي الإنفـاق علـى خدمات قطـاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الإنفاق الحكومي بوصفه نسبةً مئوية من إجمالي الإنفاق على خدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في عام (2023). [9]

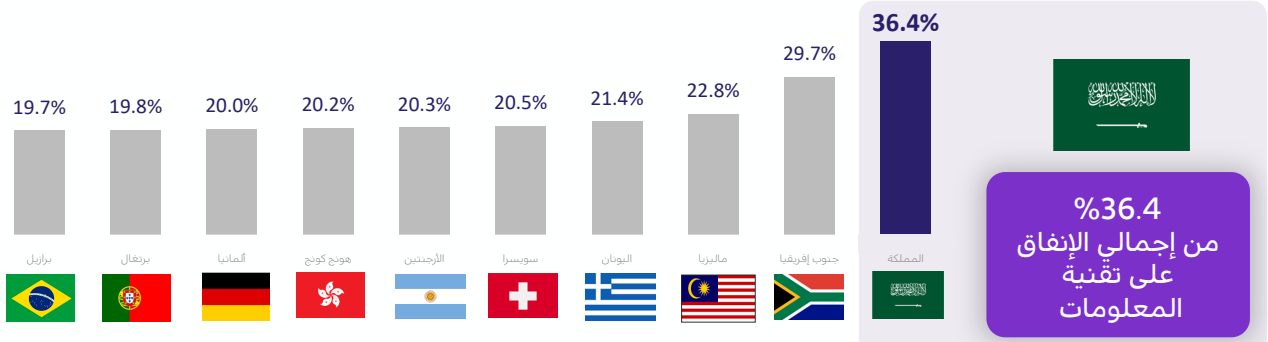

استحوذ الإنفاق الحكومي على 36.4٪ من إجمالي الإنفاق على خدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية في عام (2023م).

تم إنشاء الرسم البياني بواسطة هيئة الحكومة الرقمية بناء على أبحاث جارتنر (Gartner®) المصدر: شركة جارتنر (Gartner Inc.) ، التوقعات: الإنفاق على تقنية الاتصالات وتقنية المعلومات للمؤسسات حسب سوق الصناعة الرأسية ، في جميع أنحاء العالم ، (2022-2028) ،تحديث الربع الأول من (2024)، (27 مارس 2024).

(Gartner®) هي علامة تجارية وعلامة خدمة مسجلة لشركة (Gartner Inc.) و/أو الشركات التابعة لها في الولايات المتحدة ودوليا ويتم استخدامها هنا بناء على إذن مسبق. كل الحقوق محفوظة. أجرت هيئة الحكومة الرقمية الحسابات.

المؤشرات الدولية:

حققـــت المملكـــة العربيـــة السعوديـــة تقدمًا كبيرًا؛ حيـــث حققت مراتب متقدمـة إقليمياً ودولياً في مؤشـر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونيـة (EGDI) ومؤشـر نضـج الخـدمات الحكوميّة الإلكترونيـة والنقّالـة (GEMS) ومؤشر البنك الدولي لنضج الحكومات الرقمية (GTMI).

THE WORLD BANK

مؤشر البنك الدولي لنضج الحكومات الرقمية

حققت المملكة المركز الثالـث عالميًا من بين (198) دولـة، وفقًا لبيانات مؤشر البنك الدولـي لنضج الحكومـات الرقميـة (GovTech Maturity Index (GTMI)).

2020 المرتبة	2022 المرتبة
49	3

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

مؤشـر نضـج الخدمـات الحكوميّة الإلكترونية والنقّالة

حققت المملكة المركز الأول في مؤشـر نضج الخدمات الحكوميّة الإلكترونيـة والنقّالة الصادر من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربـي آسيـا (الإسكوا)، محافظةً بذلك على صدارتهـا للمـرة الثانيـة علـى التوالـي.

2020 المرتبة	2022 المرتبة
4	1

UNITED NATIONS

مـؤشـر الأمم المتحدة لتطور الحكومـة الإلكترونيـة

حققت المملكة أعلى نتيجة وترتيب في تاريخها منذ انطلاق المؤشر، بالإضافة إلى تحقيق قفزة تاريخية في نتيجة المملكة في مؤشر الخدمات الإلكترونية بواقـع (39) مركزاً. وقد صنفت ضمن مجموعـة الـدول ذات الأداء المرتفـع جـداً.

2020 المرتبة	2022 المرتبة
43	31

الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية

الإنفاق على التقنية هو أحد العوامل الداعمة لابتكار الحلول المرنة التي نطمح أن نقدمها لمواطني السعودية ومقيميها كافة، بما يضمن فاعلية الثروة البشرية الهائلة التي تُعمّر ديار السعودية، ويحقق لها جودة الحياة.

م. فيصل باخشوين

وكيل التحول الرقمي بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
Ministry of Municipal Rural Affairs & Housing

يُعدّ التحول الرقمي إحدى ركائز عملنا في الوزارة، وقد أسهم الإنفاق على التقنية في تمكيننا من تقديم خدمات ذات نضج وجودة عالية، وخدمات ذات قيمة مضافة بنماذج عمل مبتكرة للمواطنين، ولا زلنا نسعى إلى تحسين هذه الخدمات، وتلبية احتياجات ساكني المدن، تثري حياتهم اليومية وتسهلها؛ وذلك عن طريق عنايتنا واهتمامنا برؤى المواطنين ودمجها في تصميم الخدمات الملائمة لهم، والمحققة لجودة الحياة وتعزيز الابتكار في تطوير الخدمات باستخدام التقنيات الناشئة التي تقلل من وقت تنفيذ الخدمات، وترفع الكفاءة التشغيلية للقطاع.

مساعد العتيبي

وكيل وكالة التحول الرقمي والمدن الذكية بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

نتائج تحليل تقرير الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

03

ملخص الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

يُقدّر الإنفاق على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية بنحو (120.15) مليار ريال، للأعوام من (2019) إلى (2023)، ولدى السعودية اتجاه عام متزايد، يعكس النمو في هذا المجال والاستثمار في المشروعات في هذا القطاع الحيوي والإستراتيجي.

الإنفاق السنوي (مليار ريال)

120.15 مليار ريال الإنفاق على ما يتعلق بالخدمات الحكومية الرقمية من (2019 - 2023)

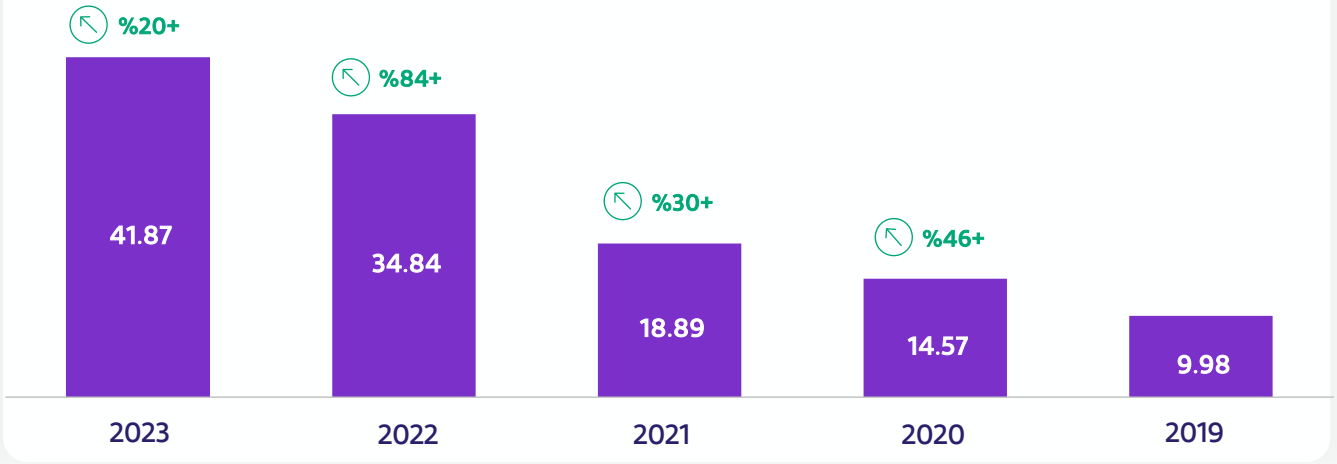

الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات العلاقة بالخدمات الحكومية الرقمية وفق القطاع (2019 – 2023)

قُسّم إجمالي الإنفاق التراكمي لخمس أعوام لكل قطاع حكومي، وحصل قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية على الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي على ما يتعلق بالخدمات الحكومية الرقمية في هذه الفترة.

20.14 مليار ريال
الصحة والتنمية الاجتماعية

19.92 مليار ريال
العسكري

18.22 مليار ريال
البنية التحتية والنقل

18.11 مليار ريال
الأمن والمناطق الإدارية

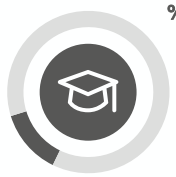

16.09 مليار ريال
التعليم

11.08 مليار ريال
الموارد الاقتصادية

9.10 مليار ريال
الخدمات البلدية

7.49 مليار ريال
الإدارة العامة

* تُمثل قيم الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات قيمًا تقريبية بناء على استخدام الذكاء الصناعي.
** أُزيل قطاع البنود العامة من هذا التحليل لتوضيح اتجاه الإنفاق بصورة أفضل في عام (2020م)، دُفع أكثر من 13.69 مليار ريال في (2020م)، كمستحقات لأعوام سابقة لخدمات الاتصالات (لا تعتبر متكررة).

الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق القطاع (1/3)

الصحة والتنمية الاجتماعية

%17

20.14 مليار ريال

استمر الإنفاق في قطاع التنمية الصحية والاجتماعية بالزيادة مع استثمار السعودية في عدة مجالات رئيسة، تشمل هذه المجالات: التوسع في العيادات الصحية الافتراضية، وافتتاح نوادٍ اجتماعية لخدمة المسنين، وإنشاء منصة موحدة للمسؤولية الاجتماعية لربط المشروعات والمبادرات بين القطاعات (العامة، الخاصة، وغير الربحية) وتعزيز خدمات العيادات الافتراضية. [4], [12], [13], [14]

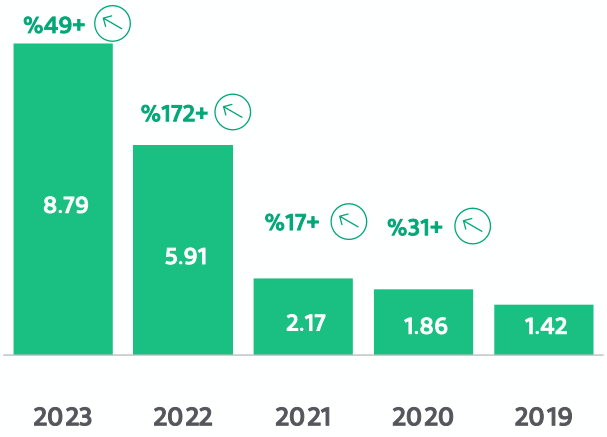

العسكري

%17

19.92 مليار ريال

تعمل السعودية على تعزيز الإنفاق على الحكومة الرقمية في القطاع العسكري لتوطين الصناعات وتحقيق أهداف رؤية (2030). ويهدف هذا الاستثمار إلى تعزيز القوة العسكرية، وتحسين الجاهزية الرقمية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي مع تحسين جودة الحياة بصورة عامة. هذه الإجراءات هي جزء من إستراتيجية أكبر لتطوير البنية التحتية الرقمية، وزيادة الكفاءة العسكرية، وتعزيز القدرة التنافسية الدفاعية دوليًا.[14] [4], [12], [13]

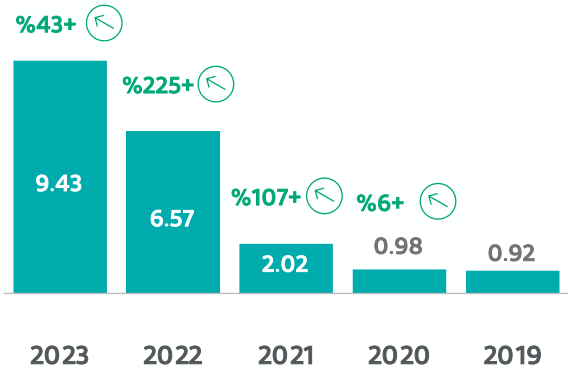

البنية التحتية والنقل

%15

18.22مليار ريال

أدى التوسع في مراكز البيانات والخدمات السحابية إلى جانب توسيع تغطية الألياف الضوئية إلى المنازل في مناطق السعودية جميعها وتعزيز تغطية (4G) إلى زيادة النفقات بنسبة (21%) لعام (2023) مقارنة بعام (2022). [12], [4], [14], [13]

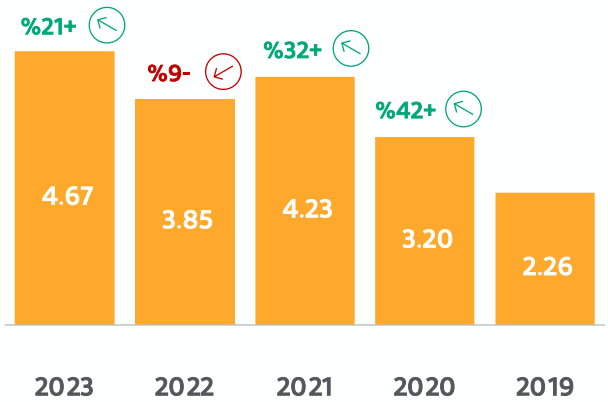

الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق القطاع (2/3)

الأمن والمناطق الإدارية

%15

18.11 مليار ريال

أسهم الاستثمار التقني للبنية التحتية الأمنية في السعودية، إلى جانب التحسينات في البنية التحتية والكفاءات في مجال الأمن السيبراني، إلى زيادة الإنفاق على الحكومة الرقمية في هذا القطاع واحتلت السعودية المرتبة الثانية في مؤشر الأمن السيبراني في التقرير السنوي للتنافسية العالمية لعام (2023). [4], [12], [13], [14]

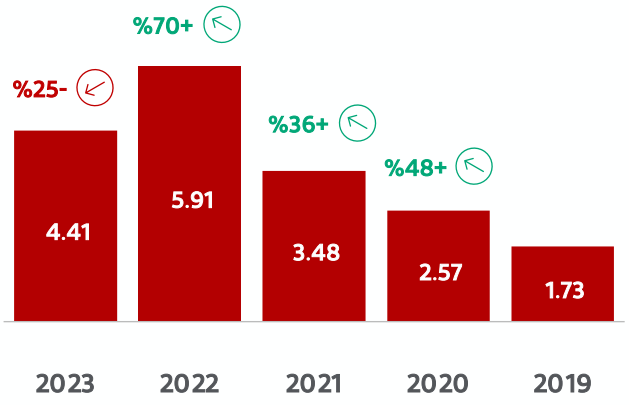

التعليم

%13

16.09 مليار ريال

يتزايد الاستثمار في المدارس والمجمعات التعليمية، جنبًا إلى جنب مع تعزيز قدرات التعلم الرقمي والتعلم عن بعد، وسيساعد ذلك على توفير حلول للتحديات الوطنية والصناعية، لا سيما في المجالات المرتبطة أو الممكنة من قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والمنتجات والخدمات الرقمية. [4], [12], [13], [14]

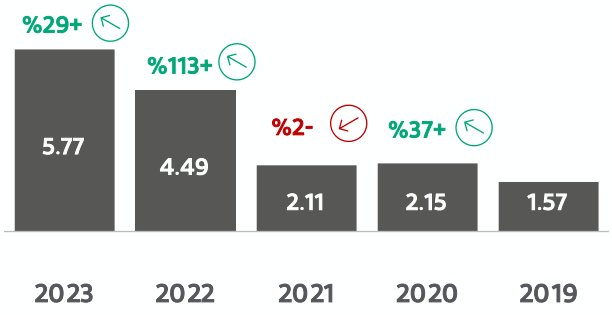

الموارد الاقتصادية

%9

11.08 مليار ريال

إن نمو الإنفاق على الحكومة الرقمية في قطاع الموارد الاقتصادية يأتي مدفوعاً بمبادرات مختلفة، ويشمل ذلك نظام تصنيف موحد للمشتريات الحكومية، وبوابة "تمويل" للشركات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها. [4], [12], [13], [14]

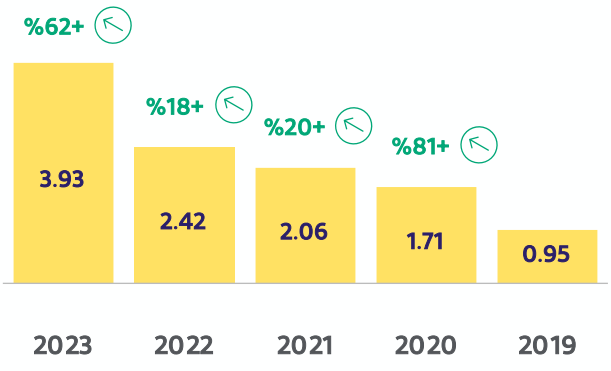

الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق القطاع (3/3)

الخدمات البلدية

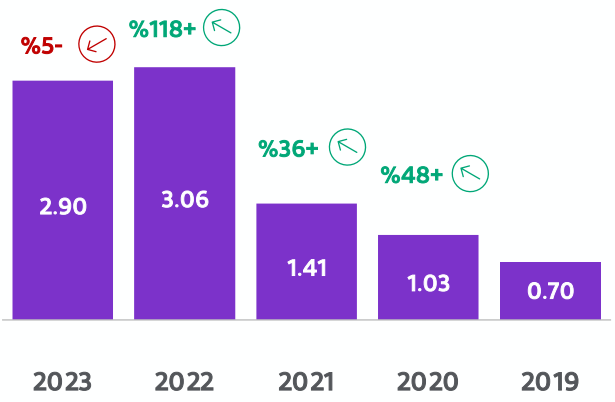

%8

9.10 مليارات ريال

يشمل الإنفاق على الخدمات البلدية تعزيز البنية التحتية، والاستدامة البيئية، في عام (2023)، استُخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي للتعرف على التشوه البصري باستخدام الكاميرات وصور الأقمار الصناعية.[4], [12], [13], [14]

الإدارة العامة

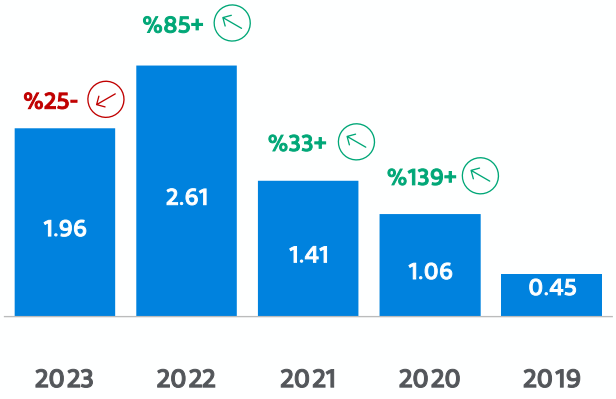

%6

7.49 مليارات ريال

زادت الجهات مستوى تكاملها لتوفير خدمات رقمية، مثل المنصة الوطنية الموحدة للتأشيرات، إضافة إلى ذلك، أُطلقت منصة البورصة العقارية التي أتاحت تداول الوحدات العقارية وتسجيلها. كما جرى استخدام التقنيات المتقدمة كالذكاء الاصطناعي لإصدار الأحكام القضائية.[4], [12], [13], [14]

الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق الفئة

نظرة عامة

قُسمت بيانات الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات إلى فئات وفقاً لتصنيف هيئة الحكومة الرقمية؛ للسماح بإجراء تحليل أعمق وتمكين اتخاذ القرار.

حصة الإنفاق حسب الفئة (2019م- 2023م)

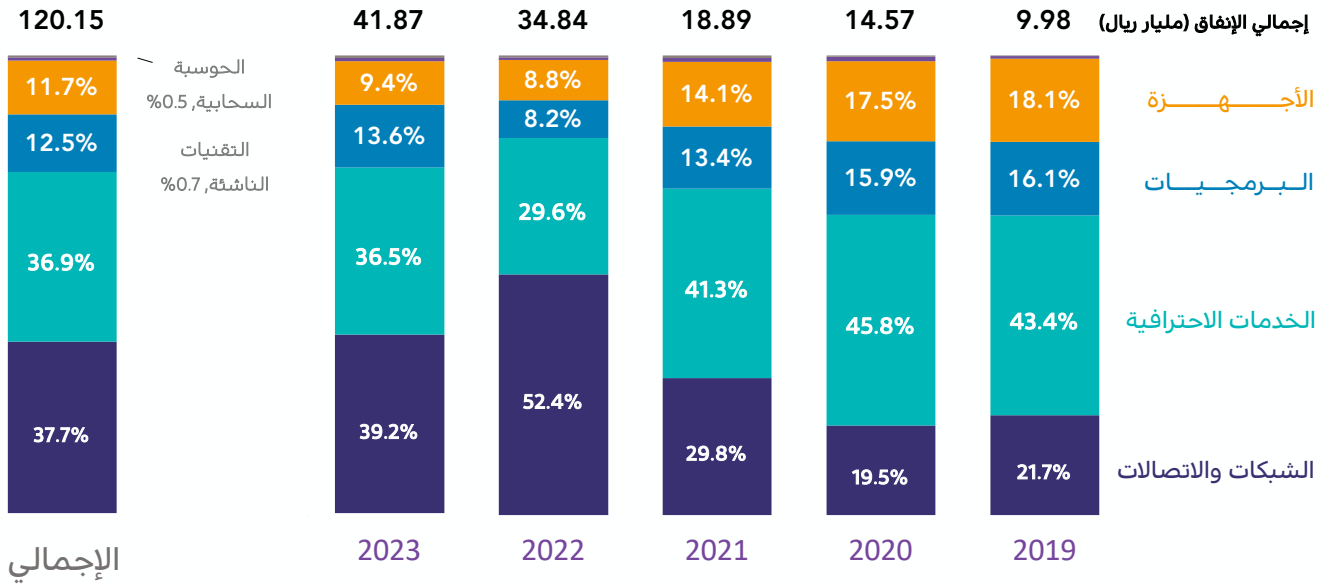

لا تتجاوز الحصة السنوية لفِئتي الحوسبة السحابية والتقنيات الناشئة من الإجمالي السنوي سوى 1% من (2019 إلى 2023)

مبلغ الإنفاق وفق الفئة والسنة (مليار ريال)

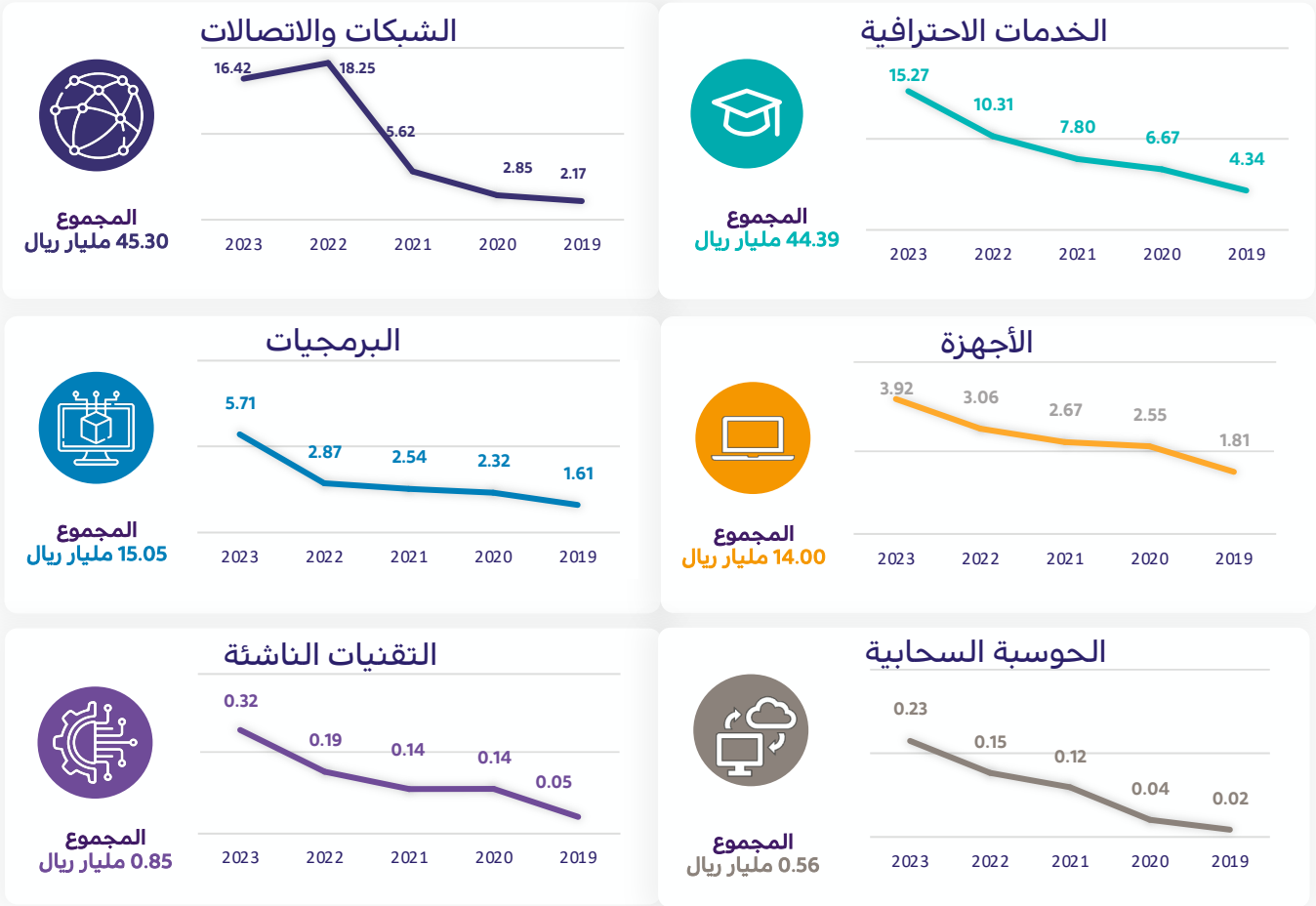

* تمثل أرقام الإنفاق لكل فئة مخصصات الإنفاق المقدرة بناء على تصنيفات التعلم الآلي. يُرجى ملاحظة أن هذه الإنفاق تقديري، وقد يختلف عن الإنفاق الفعلي.

وزارة الصحة
Ministry of Health

للإنفاق على التقنية أثره الملموس في تسهيل حياة الأفراد وتحسين جودة الحياة؛ عن طريق الإسهام في نقل التعاملات الحكومية من النمط التقليدي إلى الأنشطة والعمليات الرقمية. ولهذا الإسهام الجاد دوره في تقدم السعودية بخطوات واثقة ومبرهنة نحو رؤيتها الطموحة.

عبد الله العيسى

وكيل وزارة الصحة للصحة الإلكترونية والتحول الرقمي.

NCGR
المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية

يهدف المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية إلى التحول الرقمي للحكومة في عدد من مسارات الأعمال؛ مثل: الميزانية العامة، والمشتريات الحكومية، والمالية، والموارد البشرية، والمدفوعات، وتحصيل الإيرادات، حيث يحقق الإنفاق على التحول الرقمي عائداً استثماريًّا مرتفعًا للغاية؛ لأنه يولّد بيانات مالية مثمرة تزيد من الكفاءة التشغيلية، وتعزز مستوى الشفافية، وتسهم في القدرة على اتخاذ القرارات على مستوى الحكومة. إن بناء قدرات وإمكانيات لاستخدام البيانات وذكاء الأعمال يمكّن الجهات الحكومية من تعظيم الاستفادة من بياناتها المالية؛مما يؤدي إلى كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي على المدى المتوسط والطويل.

د. عمر الصالح

نائب الرئيس التنفيذي لقطاع البيانات وذكاء الأعمال في المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية.

ملخص العقود الحكومية على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

عدد عقود خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات (2023-2019)

(41,732) عقدًا

قيمة عقود خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات (2023-2019)

(111.42) مليار ريال

عدد العقود من (2019م-2023م)

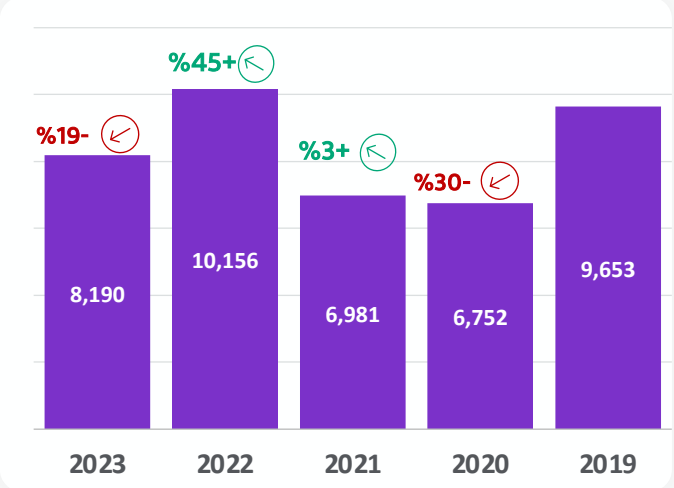

قيمة العقود (2019م-2023م) (مليار ريال)

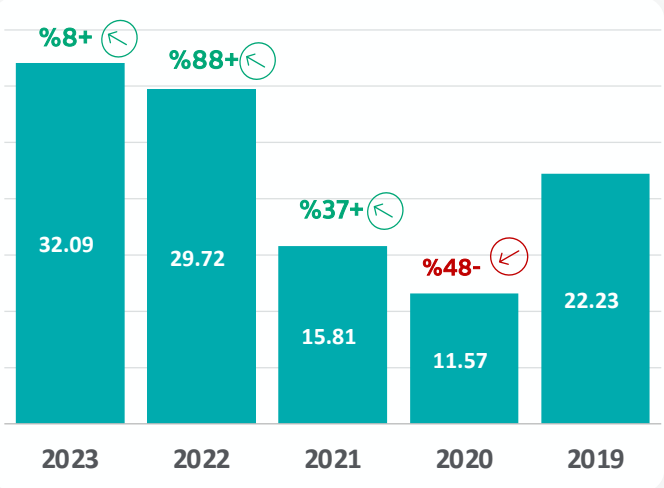

توضح بيانات عام (2023) انخفاضًا في عدد العقود إلى جانب زيادة في قيمتها. ويشير هذا الاتجاه إلى تحول نحو مشتريات أكبر وأكثر إستراتيجية، مما يعكس النهج الإستراتيجي في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي.

عقود خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق القطاع (2019 – 2023)

قسمنا إجمالي العقود التراكمية على مدى خمسة أعوام لكل قطاع حكومي، واستحوذ قطاع الأمن والمناطق الإدارية على الجزء الأكبر من العقود أثناء هذه الفترة.

*لا تعكس بيانات العقود بصورة كاملة الإنفاق السنوي على الحكومة الرقمية بسبب العقود متعددة السنوات والنفقات التي لا يوجد لديها عقود.

المشتريات بموجب الاتفاقيات الإطارية الوطنية

نظرة عامة على أوامر الشراء للاتفاقيات الإطارية الوطنية للحكومة الرقمية

ساهمت هيئة الحكومة الرقمية في تطوير الاتفاقيات الإطارية الوطنية المتعلقة بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بالتعاون مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية لكونها الجهة المختصة بالشراء الموحد. وقد كان لهذه الشراكة الإستراتيجية دور فعال في خفض التكاليف، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين المدة الزمنية، وضمان تبسيط عملية الشراء.

عدد مشتريات الاتفاقيات الإطارية الوطنية وقيمتها بحسب السنة

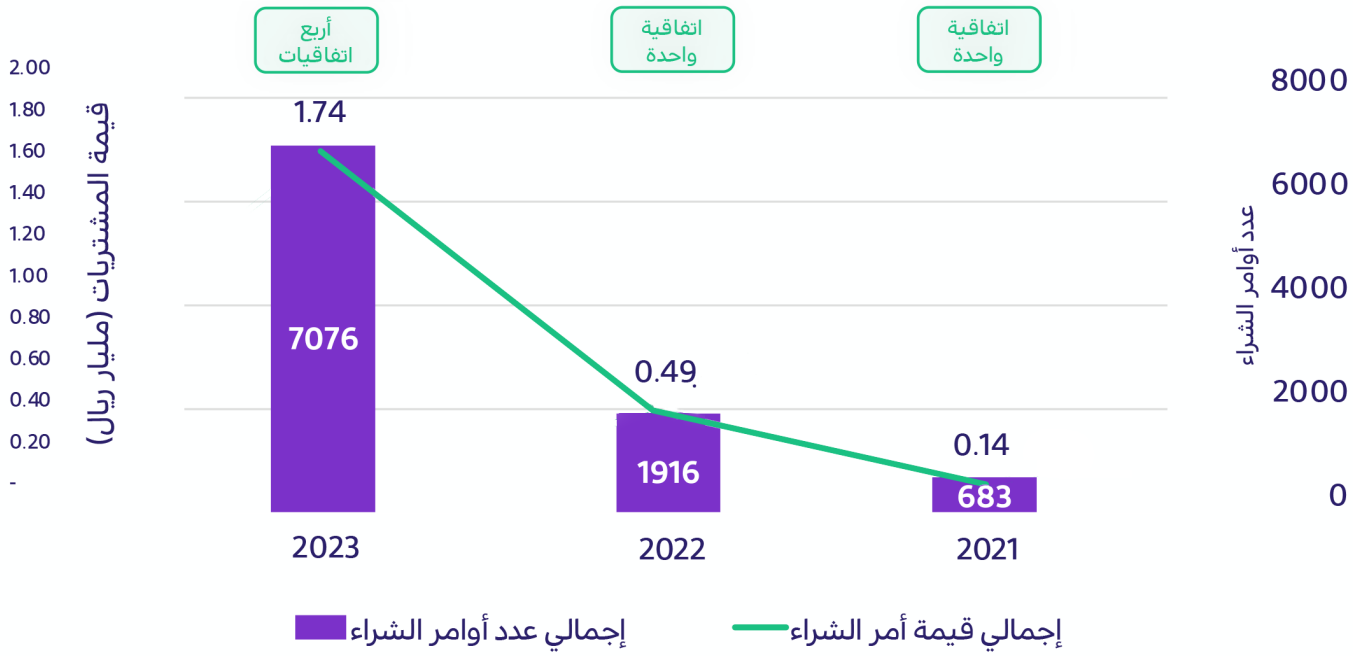

في عام (2022م)، ساهمت هيئة الحكومة الرقمية في تطوير وإطلاق الإصدار (الثالث) للاتفاقية الإطارية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات لتحل محل الإصدارين الأولين. تبع ذلك إطلاق اتفاقيات للطابعات والماسحات الضوئية والأحبار والبنية التحتية للحوسبة السحابية كخدمة (IaaS) والدوائر الرقمية في عام (2023 م). حيث بلغ إجمالي مجموع قيمة أوامر الشراء من الاتفاقيات الإطارية تراكميًّا حوالي (2,37) مليار ريال.

عدد مشتريات الاتفاقيات الإطارية الوطنية وقيمتها عام (2023م)

اسم الاتفاقية	أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات	طابعات وماسحات ضوئية	البنية التحتية كخدمة	الدوائر الرقمية
تاريخ الاتفاقية	نوفمبر (2022م)	مارس (2023م)	أبريل (2023م)	أغسطس (2023م)
عدد أوامر الشراء	(3631) أمر شراء	(3026) أمر شراء	(58) أمر شراء	(339) أمر شراء
قيمة أوامر الشراء	(1,261) مليون ريال	(299) مليون ريال	(85) مليون ريال	(89) مليون ريال

تُعدّ زيادة اعتماد الاتفاقيات الإطارية الوطنية لتوريد خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات العلاقة بالحكومة الرقمية أحد العوامل المساهمة في زيادة النضج للمشتريات الحكومية، فضلًا عن أنها تتيح للجهات الحكومية الاستفادة من تقليل وقت الشراء وتوفير التكاليف.

وزارة الدفاع
MINISTRY OF DEFENSE

نحرص في وزارة الدفاع على تطوير الخدمات الرقمية وتمكين الإبداع في التحول الرقمي، عن طريق استخدام وتوظيف أبرز التقنيات الحديثة في تعزيز القدرات والكفاءة؛ بما يُمكّننا من تحسين تجربة المستخدم وتقديم خدمات عالية الجودة للمستفيدين. ويعد الإنفاق على التقنية عاملًا مهمًا يمكننا من تطوير هذه الخدمات باستمرار؛ لتحقيق التحول الرقمي الذي يعد أحد مستهدفات رؤية السعودية (2030).

اللواء/م صنداح السهلي

وزارة الدفاع

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

يسهم الإنفاق على التقنيات الرقمية في إحداث نقلة هائلة في تحسين جودة الحياة للمواطنين وتيسير ممارسة الأعمال، وقد انعكس هذا الأمر بوضوح في مواكبة السعودية لمتطلبات الاقتصاد الرقمي وحيازتها مركزاً عالميًّا مرموقًا، حيث إن اقتصادها هو الأكبر في الشرق الأوسط، ومن ضمن أكبر عشرين اقتصادًا في العالم.

م.محمد الحربي

الوكيل المساعد للتقنية والابتكار بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات للقطاع الحكومي

يتميز قطاع الأعمال في السعودية بازدهار كبير للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثل(99.5٪) من الشركات العاملة في السعودية [15]. والجدير بالذكر أن الشركات المتناهية الصغر تمثل الجزء الأكبر وتشهد نمواً مستمرًّا في العدد والحجم والمجال. ويعكس هذا الاتجاه الدافع الابتكاري للمملكة، الذي يتضح من حجم حصة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات العلاقة بالخدمات الحكومية الرقمية..

مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الإنفاق الحكومي (مليار ريال)

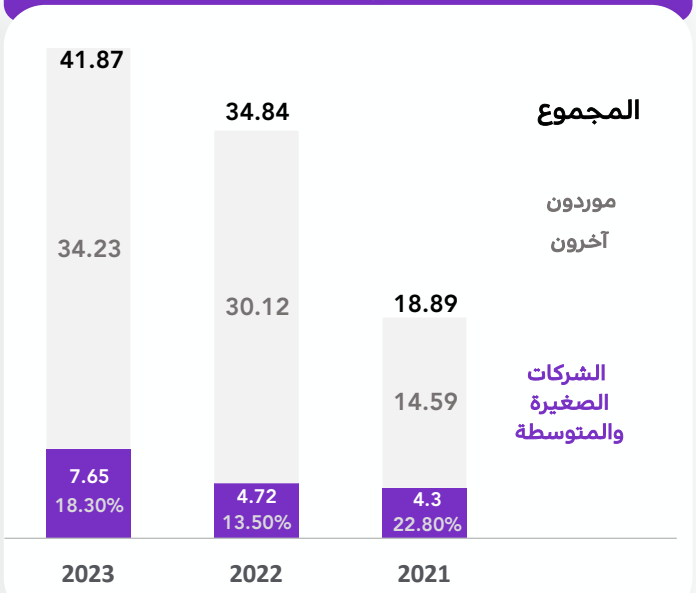

عدد موردي الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي

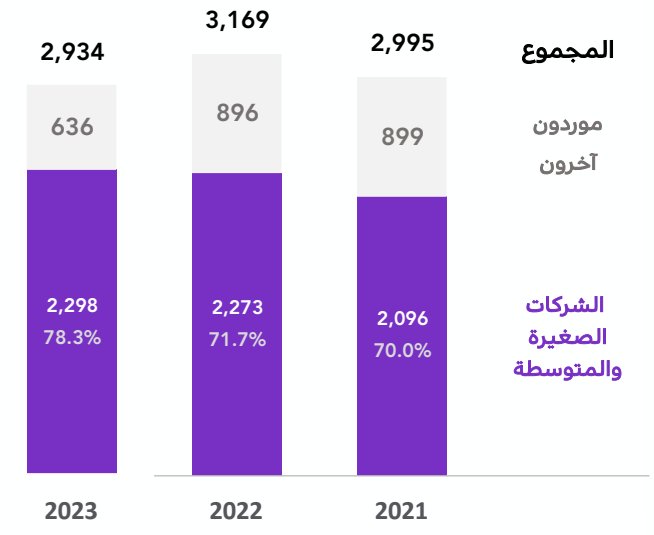

مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عقود خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي قيمة العقود الحكومية (مليار ريال)

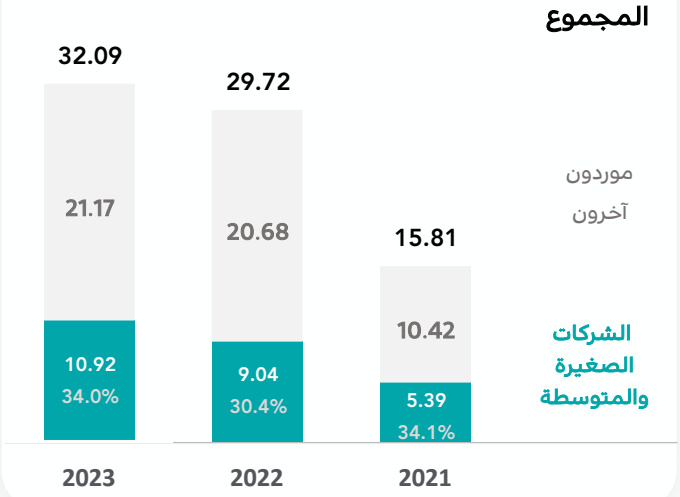

عدد موردي الشركات الصغيرة والمتوسطة في العقود الحكومية

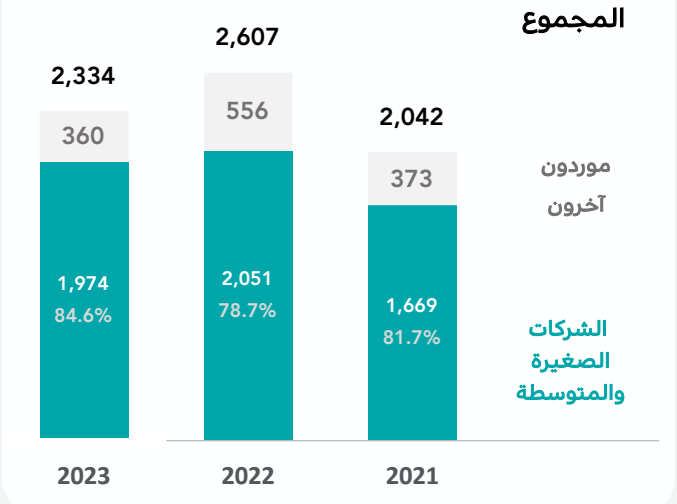

زادت مشاركة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصورة ملحوظة في الأعوام الماضية، بفضل مبادرات مثل برنامج الاستثمار والمشتريات الحكومية الرقمية (صدف)، ويتضمن صدف برامج تهدف إلى تعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مشتريات الحكومة الرقمية، مثل تصنيف المقاولين وبرنامج "النخبة" للموردين. كما يوضح الاعتماد المتزايد للاتفاقيات الإطارية الوطنية جهداً مركّزًا لتعزيز التحول الحكومي الرقمي وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص.

هـيـئـة
الحكومة
الرقمـيـة
Digital
Government
Authority

أبرز النتائج

04

الاستنتاجات الرئيسة

إنفاق حكومي متنامي يدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة

ساهم الانفاق الحكومي على الأصول والخدمات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لعام (2023) بواقع (41.87) مليار ريال سعودي مقارنة بـ (34.84) مليار ريال سعودي في العام السابق بنسبة نمو قدرها (20%)، في تعزيز الكفاءة للخدمات الحكومية الرقمية وتحسين تجربة الاستخدام للمستفيدين. كما أثمر هذا الاستثمار في تحسين مكانة المملكة في المؤشرات الدولية مثل مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) ومؤشر نضج الخدمات الحكوميّة الإلكترونية والنقّالة (GEMS) ومؤشر البنك الدولي لنضج الحكومات الرقمية (GTMI) إضافة إلى المساهمة الإيجابية لهذا الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، مما يمثل علامة الرقمي للمملكة.

مشهد تقني مزدهر للحوسبة السحابية والتقنيات والبرمجيات الناشئة

على مدى الأعوام الخمس الماضية، شهدت المملكة زيادة مضطردة في الإنفاق على الحوسبة السحابية والتقنيات والبرمجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء. ومن المتوقع زيادة وتيرة قيمة الإنفاق خلال الأعوام القادمة ويعكس هذا النمو تطلعات السعودية لتصبح مركزاً عالميًّا للابتكار التقني والخدمات الرقمية وفقا لرؤية السعودية (2030).

مشتريات إستراتيجية ذات قيمة أعلى وأثر أكبر

شهد إنفاق عام (2023) انخفاضاً في عدد عقود خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بنسبة (19 %). في المقابل يُلاحظ ارتفاع في قيمة هذه العقود بنسبة (8 %) مقارنة بالعام السابق، ويشير هذا الاتجاه إلى النهج الإستراتيجي في رفع كفاءة المشتريات الحكومية الرقمية، والتركيز على توفير حلول رقمية ذات قيمة أعلى وأثر أكبر.

منصة السوق الرقمي الحكومي

مكّنت منصة السوق الرقمي الحكومي من خلال الاتفاقيات الإطارية الوطنية الجهات الحكومية من زيادة الكفاءة والإنتاجية، حيث ارتفعت مشتريات خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات عن طريق الاتفاقيات الإطارية لما يقارب (1.74) مليار ريال في عام (2023)، كما ساهمت في تسريع المدة الزمنية لشراء السلع والخدمات لتكون بمعدل (5) أيام بدلاً من (120) يوماً عن طريق وسائل الشراء الأخرى.

تعزيز مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحكومة الرقمية

تتزايد مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في توريد خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات للجهات الحكومية باستمرار. الإنفاق الحكومي إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل (78.3%) من إجمالي عدد المنشآت المستفيدة من الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، بنسبة تصل إلى (34 %) من إجمالي قيمة العقود الرقمية، حيث يؤدي ذلك إلى تحفيز الابتكار وتنويع الخدمات وتعزيز الاستثمار وزيادة القدرة التنافسية في السوق، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي والاقتصاد الوطني.

برنامج الاستثمار والمشتريات الحكومية الرقمية "صدف"

في عام (2022)، أطلقت هيئة الحكومة الرقمية برنامج الاستثمار والمشتريات الحكومية الرقمية (صدف)، لخلق بيئة للحكومة الرقمية ذات قيمة عالية من تعزيز فعالية وكفاءة التخطيط المالي والمشتريات والاستثمار الحكومي الرقمي، وسيواصل برنامج صدف التركيز على المجالات الستة الآتية:

مساهمة القطاع الخاص
زيادة مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الحكومية الرقمية.

جذب الاستثمار
تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزيز المحتوى المحلي في الحكومة الرقمية.

تحسين جودة المقاولين
رفع جودة أعمال مقاولي ومشغّلي خدمات الحكومة الرقمية.

كفاءة المشتريات الحكومية
تسريع إجراءات المشتريات الحكومية ورفع كفاءة التنفيذ.

تخطيط الميزانية الرقمية
تحسين تخطيط الميزانيات للحكومة الرقمية وتجنب الازدواجية في المشروعات.

الاقتصاد الرقمي
تحقيق اقتصاد رقمي مستدام.

هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

الاستثمار في التقنيات الرقمية الحديثة يُعدّ ركيزة أساسية لتحقيق التطور والنماء في مملكتنا الحبيبة. إن الالتزام بتعزيز البنية التحتية الرقمية ليس فقط استثماراً في المستقبل، ولكنه يمثل أيضاً عنصراً حيويًا في دعم وتحقيق رؤيتنا الطموحة نحو مستقبل مزدهر. وبتوجيه الإنفاق نحو التقنيات الرائدة والابتكارات الرقمية، سنعزز مكانتنا العالمية ونساهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة. وفقاً لتقرير الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام (2023م)، الذي يُعدّ الإصدار الأول من نوعه، أدى النمو المستمر في الإنفاق على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى دعم التحول الرقمي والاقتصاد الوطني بشكل كبير؛ مما ساهم في ترسيخ مكانة السعودية كإحدى القوى الاقتصادية الرائدة رقميًّا إقليميًّا وعالميًّا. ومعاً، وبتضافر الجهود سنصل إلى آفاق رقمية جديدة من أجل مستقبل أكثر تقدمًا ورفاهية.

د. عبد الله الفيفي

نائب المحافظ للاستثمار والتميز الحكومي في هيئة الحكومة الرقمية.

هـيـئـة Digital
الحكومة Government
الرقمـيـة Authority

إخلاء المسؤولية

05

إخلاء المسؤولية

مصدر البيانات

1. تأتي بيانات المشتريات المستخدمة جميعها في التقرير من نظام المشتريات الحكومية في السعودية ، "اعتماد" ، الذي يديره المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية (NCGR).
2. يجري توفير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة للشركات من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".
3. يجري الحصول على بيانات الاتفاقيات الإطارية من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية (EXPRO).
4. يتضمن التقرير جميع معاملات المشتريات الحكومية الواردة إليها من المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية (NCGR) للفترة المحددة فقط.
5. لا تتحمل هيئة الحكومة الرقمية المسؤولية عن أي أخطاء موجودة في مصادر البيانات الأصلية المستخدمة في هذا التقرير.
6. تقرير الإنفاق العام هذا هو لأغراض إعلامية فقط ولا يشكل مشورة قانونية أو مهنية.

المنهجية المتبعة:

1. تحديد عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات تستند الأرقام المقدمة إلى نماذج تصنيف التعلم الآلي التي تحدد العقود والفواتير المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات(غير المرتبطة بالعقود). بعد ذلك، تُستخدم بيانات الدفع المرتبطة لحساب ما يشار إليه في التقرير باسم "الإنفاق".
2. تصنيف عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات إلى فئات: بعد تحديد عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات ، يُستخدم نموذج آخر للتعلم الآلي لتصنيف هذه العمليات في المستوى الأول من تصنيف الاتصالات وتقنية المعلومات والعمليات الرقمية في هيئة الحكومة الرقمية. بالاقتران مع نموذج التعلم الآلي، جرى تصنيف عينات بيانات بند جدول الكميات (BoQ) لطلب تقديم العروض (RFP) يدويًا، واستُخدمت النتائج لتحديد قواعد تصنيف النموذج. وفي حين بُذلت جهود مكثفة لتعزيز دقة النموذج، فقد تكون هناك قيود على دقة التصنيف. كما ينبغي ملاحظة أن النتائج إرشادية وليست نهائية.
3. تبدأ منهجية تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحليل عقود/إنفاق الاتصالات وتقنية المعلومات بجمع بيانات المشتريات من المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية فيما يتعلق بالموردين المشاركين في شراء الاتصالات وتقنية المعلومات، بالتعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة "منشآت"، تُتبادل المعلومات حول الموردين لتصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تُقيّم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة"منشآت"، حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة سنويًا بناء على معايير محددة سابقًا. وفي وقت لاحق، تُدمج بيانات تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع بيانات المشتريات، مما ييسر إجراء تحليل شامل لمشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عقود/نفقات الاتصالات وتقنية المعلومات .
4. أُزيل قطاع البنود العامة من التحليل لتوضيح الاتجاه في الإنفاق بصورة أفضل. في عام (2020م) ، دُفعت دفعات غير متكررة بقيمة 13.69 مليار ريال من هذا القطاع بصورة أساسية مقابل خدمات الاتصالات مقابل المستحقات السابقة لمختلف الكيانات عبر القطاعات. تُعدّ هذه المدفوعات لعام (2020م) قيمة شاذة، والإنفاق في الأعوام (2019م) و (2021م) و(2022م) و(2023م) لا يكاد يُذكر.
5. تنشأ منهجية تحليل الاتفاقيات الإطارية من جمع البيانات من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية. بعد ذلك، يتُعامل مع أوامر شراء الاتفاقيات الإطارية الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات على أنها عقود للتحليل، لكن لا يُحتسب عدد أوامر الشراء في عدد عقود الاتصالات وتقنية المعلومات لتضمين الإنفاق على مشتريات الاتفاقيات الإطارية، تُربط بيانات الفاتورة ببيانات المطالبات المالية والمشتريات في المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، مما يسمح بحسابات الإنفاق اللاحقة. يُحتسب الإنفاق على مشتريات الاتفاقيات الإطارية فقط لعام (2023م) ولا يشمل الإنفاق على اتفاقية الدوائر الرقمية.
6. وملم يُذكر خلاف ذلك، تستند الأرقام الواردة في هذا التقرير إلى سجلات المشتريات الحكومية. ومع ذلك، من المهم توضيح أن الأرقام المقدمة هي أرقام تقديرية، وينبغي تفسيرها على هذا النحو.
7. من المهم ملاحظة أن قيم العقود قد لا تعكس دائمًا مجمل الإنفاق الحكومي على الاتصالات وتقنية المعلومات في سنة معينة،ويمكن أن ينشأ هذا التناقض بسبب:

- يُبلّغ عن قيمة العقد وفقًا لسنة إنشاء العقد: مع ذلك، يمكن أن يُنفق مقابل عقد في الأعوام اللاحقة.
- العقود متعددة السنوات: قد يُوزع الإنفاق على عقد متعدد السنوات عبر سنوات مالية مختلفة، مما قد يؤثر في الإنفاق المبلغ عنه لأي سنة واحدة.
- النفقات غير التعاقدية: قد لا تُسجل بعض النفقات المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات عن طريق عقود رسمية. قد تشمل هذه تكاليف المشروع الداخلية أو الاشتراكات أو الخدمات الأخرى غير المتعاقد عليها.

8. أيّ تغيّر مستقبلي في منهجية التصنيف والاعتبارات المتعلقة بمفهوم التقنيات التي تتعلق بالاتصالات وتقنية المعلومات قد يؤدي إلى تغيرات وتعديلات بالأرقام الواردة في هذا التقرير.

المراجع

1. الأمم المتحدة (2022)، مسح الحكومة الإلكترونية 2022 - مستقبل الحكومة الرقمية. دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
2. الأمم المتحدة (2023)، مؤشّر نضوج الخدمات الحكوميّة الإلكترونية والنقّالة GEMS- 2022 - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. .
3. مجموعة البنك الدولي (2022) لوحة بيانات مؤشر نضج التقنيات الحكومية (GTMI) ، مجموعة البنك الدولي. اضغط هنا
4. وزارة المالية (2024)، بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي (1445-1446 هـ) (2024 م).
5. هيئة الحكومة الرقمية. اضغط هنا
6. برنامج التحول الوطني (2021)، الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني (2021-2025). اضغط هنا
7. برنامج التحول الوطني (2023)، أبرز إنجازات برنامج التحول الوطني (2023) التقرير السنوي. اضغط هنا
8. رؤية السعودية (2030) (2023)، التقرير السنوي لرؤية السعودية (2030) لعام (2023). اضغط هنا
9. جارتنر (Gartner)(2024)، التوقعات: الإنفاق على تقنية المعلومات للمؤسسات حسب سوق الصناعة الرأسية ، في جميع أنحاء العالم ، (2022-2028) ، تحديث الربع الأول من (2024)، شركة جارتنر(Gartner Inc.) ،إينا أغاميرزيان ، ريكا ناريساوا ، جيمس إنجهام ، جريجور بيتري ، ألكسندر هوب ، سيمون كوشينج ، جيف كيسي ، ساناديب أوني ، راجيش نارايان ، سوهارد أغاروال ، دانيال سنايدر ، مارلينا براون ، ديبي باكلاند ، روجر بن ، نيكول فوست ، جوناثان ريفيرا ، مارك هالبيرن ، شيفاني باليبو ، بيتر كيلدسن ، جورج سيلنر ، بانكاج فيرما، 27 مارس 2024. اضغط هنا
10. الأمم المتحدة (2021) مؤشر استحقاق الخدمات الإلكترونية والمتنقلة الحكومية (GEMS-2020) ديسمبر (2021) ،
11. وزارة المالية (2021)، بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي (1442 - 1443 هـ) (2022 م).
12. وزارة المالية (2022)، بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي (1442 1443 - هـ) (2022 م).
13. وزارة المالية (2023)، بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي (1442 1443 - هـ) (2022 م).
14. مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تقرير "منشآت" الربع سنوي 1Q (2023م). اضغط هنا
15. منشآت (2023)، تقرير "منشآت" الربع سنوي - الربع الأول للعام (2023 م)، مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

جهات الاتصال

هيئة الحكومة الرقمية

https://dga.gov.sa/

@DgaGovSa

@dgagovsa2021

للاستفسارات:
contact@dga.gov.sa

مركز آمـر

https://dga.gov.sa/en/programs/amer

للاستفسارات:
amer.cec@dga.gov.sa

199099

هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

DGA.GOV.SA